



بيان حقيقة

على إثر المقال الصادر بجريدة "الصباح" بتاريخ 15 دجنبر 2015 تحت عنوان: "بوليف في قلب فضيحة عقارية: رخص الفحص التقني فوق قنوات الماء الشروب والمساحات الخضراء والأماكن المخزنية"، يهمننا -رفعاً لكل لبس وتنويراً للرأي العام حول المغالطات المقصودة التي شابت هذا المقال- تقديم التوضيحات التالية:

• أولاً: إن الترخيص للشركة "مركز الفحص التقني الخليل" تم في إطار طلب المنافسة الذي نظمته الوزارة سنة 2014 وأعلنت نتائجه بتاريخ 10 أكتوبر 2014، أي قبل انتخابات 04 شتنبر 2015 بكثير، مما يفند الادعاء الباطل للجريدة بخصوص "تواطؤ الوزير المنتدب المكلف بالنقل مع منتخبيين من حزب العدالة والتنمية"؛ حيث لم يكن هؤلاء المنتخبون يسيرون المقاطعة.

• ثانياً، إن طلب المنافسة لإنشاء مراكز الفحص التقني الذي نظمته الوزارة سنة 2014 تم في احترام تام للمسااطر القانونية التي تضمن شروط النزاهة والشفافية، حيث حازت شركة "مركز الفحص التقني الخليل" بمدينة الدار البيضاء على المرتبة الأولى في العرض الخاص بثلاثة خطوط، بحصولها على 75 نقطة، (ولإشارة فقد تقدمت لطلب المنافسة 31 شركة بالدارالبيضاء، للاستثمار في 9 مراكز للفحص التقني المعلنة من طرف الوزارة، تم رفض 8 منها لعدم استيفائها للشروط المطلوبة في المرحلة الإدارية، وتم تنقيط الباقي ممن توفرت فيه الشروط)، وبالتالي تم إعلان فوز 5 شركات فقط، مما يفيد أن 4 مراكز لم تجد العرض الملائم. وهذه المعطيات تنفي ما زعمه المقال كذباً أن الوزارة "رفضت مراكز يفترض أنها حصلت على أعلى درجات التنقيط"... فالوزارة لم تجد من يستثمر في 4 مراكز معروضة في طلب المنافسة.

• ثالثاً: إن المركز موضوع المقال يتوفر على جميع التراخيص المطلوبة:

1. موافقة مسلمة من طرف السيد "والي جهة الدار البيضاء الكبرى" لشركة مركز الفحص التقني الخليل"، بتاريخ 25 مارس 2014، لكراء القطعة الأرضية ذات الرسم العقاري عدد 52004/س؛ والتابعة للأماكن المخزنية، بهدف إنشاء مركز للفحص التقني بدائرة عين الشق،
2. عقد كراء مبرم بتاريخ 11 أبريل 2014 - أي قبل 13 ماي 2014، تاريخ الإعلان عن طلب المنافسة -





بين مديرية أملاك الدولة وشركة الخليل للفحص التقني لاستغلال القطعة الأرضية سالفة الذكر لمدة عشرة سنوات قابلة للتجديد مرتين؛

3. رخصة للبناء مسلمة من طرف مجلس مدينة الدار البيضاء بتاريخ 7 أبريل 2015 قصد إنشاء مركز للفحص التقني؛

وهذه المعطيات تفند ما ادعته الجريدة من تواطؤ الوزارة المنتدبة المكلفة بالنقل مع جماعة عين الشق "في السطو على أرض في ملكية الأملاك المخزنية"؛

• رابعاً: إن تصميم تهينة مدينة الدار البيضاء لا يشير لأية منطقة خضراء بالموقع الذي تم فيه الترخيص لإنشاء المركز، وهو ما يدحض كل المزاعم والأكاذيب التي دبح المقال على أساسها (فضيحة عقارية)؛ ولعل قصد الجريدة للذف والتشهير والإساءة كان مبيتا بحيث أنها أوردت في المقال نفسه تصريحاً لرئيس مقاطعة عين الشق ينفي وجود منطقة خضراء في موقع الاستثمار المعني.

• خامساً: إن اللجنة المكلفة بدراسة ملفات طلب العروض تتكون فقط من أطر وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، وليس كما ادعى المقال بمتاناً أن هذه اللجنة تضم أيضاً منتخبين من الجماعة الترابية، وذلك لتعزيز طرح صاحبه ب"تواطؤ" الوزارة مع الجماعة؛

• إن كاتب المقال -وفي خرق واضح لأخلاقيات المهنة- لم يكلف نفسه عناء الاتصال بمصالح الوزارة من أجل استجلاء الحقيقة، مما يفسر تحاملاً مغرضاً بهدف تغليب الرأي العام لحسابات غامضة ومشبوهة. بل إنه لم يقدم المعطيات التي تفيد بكون إحدى العائلات -وليس الساكنة- منعت الشركة في يونيو 2015 من بدء أشغالها بعد حصولها على جميع التراخيص، وأن الشركة استصدرت حكماً قضائياً لصالحها بشهر حسب نافذا وغرامة 50000 درهم في حق أحد أفراد العائلة... كما لم يشر إلى أن لجنة مكونة من جميع الهيئات الأمنية والجماعية المعنية قد انتقلت يوم 13 نونبر 2015 لعين المكان لإزالة بعض الأغراس الموضوعة مؤخراً هناك وتجريف القطعة الأرضية موضوع الاستثمار.

وعليه، فإن الوزير المنتدب المكلف بالنقل يطالب الجريدة التي نشرت هذه الادعاءات الكاذبة، بنشر بيان الحقيقة هذا، وفقاً لمقتضيات قانون الصحافة والنشر، ويحتفظ لنفسه بكامل الحق في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية الضرورية.

